الميثاق الاخلاقى

أهمية الميثاق الاخلاقى:

١- الالتزام بمواثيق أخلاقية صارمة

٢- وجود ميثاق أخلاقى نلتزم به يكون بمثابة دليل يسترشد به الجميع خاصة عند ظهور خلافات حول سلوك معين

٣- شعور جميع الأطراف بالثقة بالنفس

٤- الاسهام فى زيادة الرضاء الوظيفى

٥- الالتزام الأخلاقى يؤمن الكلية ضد المخاطر بدرجة كبيرة

٦- تحفيز عضو هيئة التدريس على تمثل قيم مهنته وأخلاقها سلوكا فى حياته

أولا: الميثاق الأخلاقى الخاص بنظم تقويم الطلاب والامتحانات

المعنيون بهذا الميثاق:

- السيد الأستاذ الدكتور / عميد الكلية
- السيد الأستاذ الدكتور / وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
- السادة رؤساء الأقسام العلمية
- السادة أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة المعاونة
- الطلاب
- رؤساء وأعضاء الكنترولات
- أعضاء لجنة سير الامتحانات (لجان التسليم والتسلم)
- رؤساء لجان الامتحانات
- المراقبون والملاحظون
- العاملون بالكلية

- أولياء الأمور .

- وحدة ضمان الجودة.

- وحدة تطوير نظم التقويم والامتحانات.

- القائمون على التنفيذ :

-السيد عميد الكلية.

-السيد وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب.

-السادة رؤساء الأقسام.

-وحدات تطوير نظم تقويم الطلاب والامتحانات

- أخلاقيات مهنية عامة لعضو هيئة التدريس تتعلق بعملية التقويم :

١) عدم إقامة علاقات شخصية مع الطلاب.

٢) عدم قبول اى هدايا أو مجاملات من الطلاب بشكل شخصي.

٣) عدم تكليف الطلاب بأي ادوار أو أعمال ليست ضمن واجباتهم.

٤) يسمح بالمناقشة والاعتراض.

٥) يكون نموذجا للديمقراطية.

٦) يمتنع عن إعطاء دروس خصوصية.

٧) يتابع طلابه إلى أقصى حد ممكن.

٨) يكون على دراية بالأمور التربوية والطرق والأساليب التدريسية.

٩) يلم بالمستجدات في مادته ويكون على دراية بثقافة مجتمعه التعليمية.

١٠) يطبق معايير الجودة على المادة يقوم بتدريسها بالشكل الذي يحقق مستوى جيد للخريج وعلى مستوى أداء المهنة في المجتمع.

١١) تقيد المحاضرات بالمحتوى العلمي للمقرر والنواتج التعليمية المستهدفة ومراعاة الوزن النسبي لموضوعات المحتوى في العملية التدريسية والاختبارات على السواء.

١٢) يتصف تقدير درجات الامتحان بالعدالة والوضوح والشفافية(في ضوء

الأساليب العلمية) حيث يراعى بالنسبة للأسئلة الموضوعية على مفتاح للإجابة الصحيحة ، وبالنسبة للأسئلة المقالية ، تحدد عناصر الإجابة على السؤال وتوزيع الدرجات على كل عنصر (كما في الإجابة النموذجية للامتحان).

١٣) لايجوز لعضو هيئة التدريس أن ينوه عن الشكل أو الإدارة التي ستأتي في الامتحان لان ذلك يتعارض مع تحقيق العدل والكفاءة في تعليم الطلاب بجدية.

١٤) مراعاة الدقة والعدل والتزام النظام والانضباط في جلسات الامتحان

١٥) إشراك الطلاب في وضع جداول الامتحان.

١٦) تنسيق لغة التقويم ولغة التدريس.

١٧) تنظيم الامتحانات بما يهيئ الفرصة لتطبيق الحزم والعدل في نفس الوقت

١٨) مراعاة الدقة في تصحيح كراسات الإجابة مع المحافظة على سرية الأسماء.

أخلاقيات مهنية لعضو هيئة التدريس خلال عملية التقويم:

قبل الامتحان:

١- توعية الطلاب بالمهارات اللازمة للاجابة على الامتحان.

٢- تدريب الطلاب على استخدام ورقة الاجابة الالكترونية والامتحانات الالكترونية والامتحانات الورقية.

٣- كتابة الامتحان ومراجعته .

٤- طبع الامتحان فى الموعد المحدد والمعلن.

٥- تسليم الامتحان الى لجنة سير الامتحان.

٦- ارسال درجات اعمال السنة ودرجات العملى والاعمال الفصلية مع الاوراق التى تثبت هذه الدراجات موقعة من استاذ المادة ورئيس القسم.

٧- ارسال درجات الاختبارات الشفهيه موقعة من اللجنة الثلاثية ورئيس القسم.

٨- الاشتراك مع الزملاء فى وضع ادارة اذا كانت المادة تدرس مع زميل اخر.

٩- ملائمة الامتحان مع ما تم تدريسه وتقييم مستويات الطلاب حسب تفوقهم.

١٠- يتناسب حجم المادة الامتحانية والفترة الزمنية المخصصة للامتحان.

١١- تشمل المادة الامتحانية كافة جوانب التعلم (معارف – وجدانيات –مهارات).

١٢- عدم اشراك الاقارب فى امتحانات اقاربهم.

اثناء الامتحانات:

١- الالتزام بالتواجد اثناء عقد امتحانات المقررات الخاصة بهم.

٢- تقبل ملاحظات الطلاب والتعامل معهم بهدوء وموضوعية.

٣- التعاون مع الزملاء اثناء سير الامتحانات.

٤- التواجد مع الزملاء فى لجنة الاختبارات الشفوية.

٥- التواجد مع الزملاء فى اللجان اثناء الاختبارات التحريرية.

٦- منع الغش ومعاقبة من يقوم به.

٧- الالتزام بتعليمات ادارة الجامعة فى هذا الشأن.

بعد الامتحانـــات:

١- الاستلام الشخصى المباشر لاوراق الامتحانات.

٢- التوقيع امام درجة كل سؤال على كراسة الاجابة

٣- كتابة الدرجات الكلية بالارقام والحروف والتوقيع عليها.

٤- تقدير درجات الطلاب (تصحيح الاوراق)من جانب كافة المصححين.

٥- تسليم اوراق الامتحان للكنترول المختص فى الوقت المحدد.

٦- ارسال نموذج الاجابة لتحميله على الموقع الالكترونى للكلية.

٧- يراعى الدقة فى عمليات تصحيح كراسات الاجابة.

٨- تنظم عمليات رصد الدرجات بما يحقق الدقة والسرية التامة.

٩- الالتزام بتصحيح الاسئلة الخاصة به فقط اذا كان الامتحان مشترك فيه اكثر من عضو.

١٠- تعرض النتائج على لجنة الممتحنين دون كشوف الاسماء لاتخاذ قراراتها بحياديه

١١- السماح بمراجعة النتائج حال وجود اى تظلم مع بحث التظلم بجدية تامة.

١٢- لايسند تصحيح الكراسات الا لأشخاص مؤهلين ومؤتمنين.

١٣- اعلان النتائج فى وقت واحد من مصدر واحد.

ثانيا: الميثاق الاخلاقى لاعضاء هيئة التدريس الخاص بنظم البحث العلمى

أولا: النشر العلمي

إن الكثير من الدوريات العلمية لم تنل من الفحص والمراجعة إلا القليل وخاصة مع تغير قواعد النشر في اللجان العلمية المصرية ولهذا لابد من التحكم في جود الأعمال المقدمة للنشر وكذلك وضع معايير لجودة هذه الدوريات ولهذا كان لابد من نظام تحكيم النظراء Peer Refreed الحديث ويعمل نظام تحكيم النظراء كآلية دقيقة للتحكم في الجودة وذلك من خلال التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة، ويحاول المحررون أن ينشروا الأبحاث عالية الجودة فقط ولهذا يجب أن تستند أحكام الجودة إلى معايير شتى من بينها منهجية وطريقة الكتابة. إن نظام تحكيم النظراء يمدنا بتقييم عادل غير منحاز وحذر وأمين للبحث العلمي، وهذا النظام، أيضاً، يمكن أن يعمل بفاعلية عندما يثق الكتاب بأن مخطوطاتهم سوف تعالج بطريقة مسئولة وموضوعية وعادلة.

وعلى المراجعون أن يبحثوا عن إجابات للأسئلة التالية:

هل يدخل موضوع العمل ضمن أهداف الدورية؟

هل ثمة تأييد لنتائج هذا العمل وتأويلاته من خلال معطيات أو أدلة؟

هل يمثل البحث المقدم إسهاماً جديداً وأصيلاً؟

وزيادة في الموضوعية، أن معظم الدوريات في العلم تستخدم للفحص نظام إخفاء المحكمين، وهناك بعض الدوريات تستخدم للفحص نظام إخفاء مزدوج فلا يعرف المراجعون أيضاً هوية المؤلفين، ولا المؤسسات التي ينتمون إليها.

وبنهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن زاد النشر الإلكتروني تزايداً هائلاً، ومع هذه الزيادة المتنامية في كم البحث لجأ الكثير من الناشرين إلى نشر البحوث وملخصاتها الكترونياً بمقابل وبدون مقابل مادي. وظهر النشر الإلكتروني بوصفه شكلاً آخر من أهم أشكال التواصل العلمي مما يستبعد الحاجة إلى نشر الدوريات في ورق.

طرأ مع النشر الإلكتروني تغير ذو مغزى في التواصل العلمي، فقد أصبح أسرع وأرخص وأوسع في مداه، ولهذه التغيرات ثقلها الكبير فيما يختص بأخلاقيات النشر وفي جودة الأبحاث المنشورة.

نظام تحكيم النظراء يشجع على الأمانة والموضوعية والصدق إذ يحول دون الأخطاء والمحاباه، ويمنع نشر بحث لم يحقق مستويات معينة من الجودة، هنا يمكن القول أن نظام تحكيم النظراء يجعل الصحيح يفوز، أما الملئ بالأخطاء فسوف يختفي.

ولهذا على الباحثين وخاصة الشباب والمبتدئين أن يكونوا على دراية بالمعايير المنهجية للبحث. **وفيما يلي بعض هذه المعايير وهي:**

١- البحث عن الوضوح والدقة عند صياغة الفروض وهدف التجارب.

٢- ينبغي أن تكون الفروض قابلة للاختبار ومقبولة، ومتسقة مع المعطيات.

٣- وحيثما أمكن، استخدام في دراسة الظواهر تجارب محكمة قابلة للتكرار.

٤- استخدم في جمع المعلومات الأدوات المتوافرة الموثوق بها أكثر.

٥- اعتني بتسجيل وتأمين المعطيات.

٦- كن ناقداً، دقيقاً متشككاً لا توافق على أي نظرية أو فكره دون سبب مقنع، وأخضع أفكارك ونظرياتك للفحص الدقيق.

٧- تجنب خداع الذات والانحياز والأخطاء العفوية في جوانب البحث.

٨- استخدم المناهج الإحصائية المناسبة في وصف وتحليل المعطيات.

ثانيا: السلوك الأخلاقى فى العلم

يجب ألاينتهك السلوك الأخلاقى فى العلم معايير خلقية متفقاً عليها ، كما يجب أن يساهم فى انجاز الأهداف التعليمية. ويسوجد تقريباً اثنى عشر مبدأ من مبادئ الأخلاقيات فى العلم التى تطبق فى جوانب متباين من عملية البحث. أما المبادئ فهى كالتالى.

الأمانة: يجب على العلماء ألا يختلفوا العطيات أو النتائج أو يكذبوها أو يحرفوها، عليهم أن يكونوا موضوعيين وغير منحازين وصادقين فى سائر مناحى عملية البحث.

والفعل غير الأمين دائماً يقصد خداع متلقى يتوقع أن يُختبر بالصدق. والخداع يمكن أن يحدث عندما يكذب الشخص، أو يحتفظ بالمعلومات أو يحرف المعلومات.

هناك أنواع عديدة من عدم الأمانة فى العلم تتضمن إنتاج المعطيات وتحليلها. إختلاف المعطيات يحدث عندما يلفق العلماء معطيات، ويحدث التكذيب عندما يغير العلماء المعطيات أوالنتائج. ومظم العلماء يرون أن الإختلاف أو الكذب إنتهاكاً خطيراً للأخلاقيات العلمية.

الحذر واليقظة: يجب أن يتجنب العلماء الأخطاء فى البحث وخصوصاً فى عرض النتائج ، وعليهم أن يعلموا على تقليل الأخطاء البشرية والتجريبية والمنهجية إلى حدها الأدنى ويتجنبوا خداع الذات والإنجياز وصراع المصالح والحذر مثل الأمانة يرقى بأهداف العلم من حيث إن الأخطاء يمكن أن تعوق تقدم المعرفة تماماً مثلما تفعل الأكاذيب الصريحة.

الانفتاحية: ينبغى أن يتداول العلماء نتائجهم وكذلك المعطيات والمناهج والأفكار والتقنيات فى الأدوات ويجب أن يتيحوا العلماء آخرين مراجعة عملهم وأن يكونوا متفتحين للنقد والأفكار الجديدة.

الحرية : ينبغى أن يكون العلماء أحرارا فى أن يقوموا بالبحث فى أى مشكلة أو فرض . ينبغى عليهم أن يتتبعوا الأفكار الجديدة وينتقدوا الأفكار القديمة. والواقع أن مبدأ الحرية يدفع إلى إنجاز الأهداف العلمية بطرق عديدة.

أولاً: تلعب الحرية دور أو حافز فى انتشار المعرفة بأن يجعل العلماء يتبعون الأفكار الجديدة أو يعلمون عاى حل مشكلات جديدة. وثانياً، تلعب الحرية الفكرية دوراً مهماً فى تنمية الإبداع العلمى.

أن الإبداع يتيبس فى البيانات الإستبدادية والسلطوية والمحكومة بصرامة. وثالثاً ، تلعب الحرية دوراً مهماً فى إقرار صلاحية المعرفة العلمية، بأن تتيح للعلماء نقد وتحدى الأفكار والفروض القديمة.

فالحرية إذا – مثل الإنفتاحية– تساعد العلم على الخروج من الجمود والقطعية الدجماطيقية.

ثالثا:الموضوعية فى النشر

إن الأبحاث والكتب أو أى أعمال علمية أخرى تكون عرضة للنشر ينبغى أن يسلك طريقاً تلتزم فية بالأمانة والموضوعية والحذر فى الكتابة والتحكيم والنشر.

ولكن تضمن تحقيقاً دقيقاً موضوعياً ، ينبغى على العلماء أن يكون لديهم التزامات بالكتابة والمراجعين عليهم أيضا التزامات بأن تكون المراجعة دقيقة لا تتضمن فى حد ذاتها انحيازاً أو محاباة ، لأن الانحياز فى تحكيم النظراء يمكن أن يكون دائم البحث عن المعرفة الموضوعية.والواقع أن هذا الهدف لا يسهل دائما انجازه، وذلك لأن المحررين والمراجعين بشر حيث أن ميولهم ورغباتهم من الممكن أن تكون فى صراع ومن ثم تؤثر فى سير هذه العملية.

إن الخلل فى أداء عملية المراجعة والتحكيم يشيع ريبة وشكا بين جمهور العلماء، كما أنه يحول دون أن يغير العلماء أفكارهم القديمة وأن يقترحوا أفكارا جديدة. وهناك كثير من الدوريات غالبا ما تلحأ إلى السرية لتأكيد المراجعة غير المنحازة. تستخدم الغالبية العظمى من الدوريات فى العلم المراجعة المعماة Blind أحادية الجانب. المؤلفون لا يعرفون أسماء المحكمين أو الهيئات التى ينتسبون إليها. إن هذة العملية تعزز الموضوعية والعدل فى تحكيم النظراء، لأنها تتيح للمراجعين المكمين تحكيم المخطوطات دون الخوف من رد الفعل الذى يحدث من المؤلفين، ولهذا ان هناك بعض المشئوليات العديدة الأخرى التى ينبغى أن ينهض بها المراجعون والمحررون.

أولاً، ينبغى على المحررين والمراجعين أن يتجنبوا صراع المصلحة فى تحكيم النظراء ، فهذة الصراعات عادة ما كون شخصية أكثر منها مادية فى طبيعتها. مثلاً ، المشرف على رسالة الدكتوراة لباحث ينبغى ألا يكون مراجعاً لأبحاث الباحث أو ما يطرحة من مشاريع ابحاثة المقدمة لمنح التمويل كى لا يقع فى صراع المصالح.

ثانياً ، على المحررين والمراجعين واجب مساعدة المؤلفين لتحسين وتطوير عملهم وكثيّر من الكتاب يتعلمون من التعليقات الواردة من المحررين والمراجعين.

ثالثاً ، ينبغى على المرجعين والمحررين أن يكون لديهم التزام بالتعامل مع المؤلفين بإحترام مراعاة للكرامة.

رابعاً ، ينبغى على المحررين والمراجعين أن يحموا سرية المخطوطات التى هى تحت المراجعة وألا يسرقوا الأفكار، أو النظريا أو الفروض التى روجعت.

وأخيراً، لأن المحررين والمراجعين فى يدهم العدل الفصل فيما إذا كان المقال أو البحث سينشر أم لا، فإنهم يتحملون مسئولية إصدار قرارات عادلة وموضوعية.

الممارسات الاخلاقية لعضو هيئة التدريس

١. توجيه البحوث لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية كالتزام أخلاقي أساسي بحكم وظيفته .

٢. الأمانة العلمية في تنفيذ بحوثه ومؤلفاته فلا ينسب لنفسه إلا فكره وعمله فقط ، ويجب أن يكون مقدار الاستفادة من الآخرين معروفاً ومحدداً .

٣. في البحوث المشتركة يجب توضيح أدوار المشتركين بدقة والابتعاد عن وضع الأسماء للمجاملة أو للمعاونة

٤. عدم بتر النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد.

٥. في الاقتباس يجب أن يكون المصدر محدداً وواضحاً ومقدار الاقتباس مفهوماً بدون أي لبس أو غموض.

وفى حالة لإشراف على الرسائل العلمية فالأستاذ مطالب بما يلي

١.التوجيه المخلص والأمين في اختيار وإقرار موضوع البحث .

٢. تقديم المعونة العلمية المقننة للطالب والتي لا تكون أكثر مما يجب فلا يتحمل الطالب مسئوليته ، ولا تكون اقل مما يجب فلا يستفيد الطالب من أستاذه

٣. تعويد الطالب على تحمل مسئولية بحثه وتحليلاته ونتائجه والاستعداد للدفاع عنها .

٤. التأكيد المستمر على الأمانة العلمية والسرية .

٥. تدريب الطالب على التقييم المستقل والاختيار الحر أثناء تنفيذ البحث على أن يتحمل نتيجة قراره .

٦. تنمية خصال الباحث العلمي في الطالب .

٧. عدم الانزلاق إلى سلوكيات ابتزاز أو إذلال أو إهانة الطالب وتسفيه قدراته سواء أثناء البحث أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل ، فذلك المسلك قد يمس بالضرر شخصية الطالب ، وبذلك يكون الأستاذ قد أخل بمسئوليته الخلقية إزاء المساهمة في النمو المعرفي والخلقي السليم للطالب .